

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ١١ - ٢٠٠٢/٢/١٤

تقارير التقييم

البند ٥ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير موجز عن تقييم عملية الإغاثة الممتدة
والإنعاش إثيوبيا ٦١٨٠

المعونة الغذائية المقدمة للاجئين في إثيوبيا
بغرض عودتهم إلى أوطانهم



Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2002/5/3
20 December 2001
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

066513-2358 رقم الهاتف: Mr J. Lefevre مدير مكتب التقييم بالنيابة (OEDE):

066513-2908 رقم الهاتف: Mr S. Green مسؤول التقييم (OEDE):

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

تلبى عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - إثيوبيا ٦١٨٠ احتياجات نحو ٢٥٠.٠٠٠ مستفيد في إثيوبيا. والشريكان الرئيسيان في هذه العملية هما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة شؤون اللاجئين والعائدين. ومعظم المستفيدين هم من اللاجئين الصوماليين والسودانيين الذين مضى على وجود بعضهم في إثيوبيا أكثر من ٢٠ سنة. وهناك مجموعة أخرى أقل عدداً هي مجموعة العائدين الإثيوبيين. وحين قامت البعثة بزيارتها لم يكن يلوح في الأفق أي أمل باحتمال عودة اللاجئين السودانيين إلى وطنهم على المدى القصير. وسترکز الجهود على إعادة كل اللاجئين الصوماليين إلى وطنهم إن توافرت الأموال والظروف من أجل ذلك. وتشمل هذه العملية خمسة أنشطة برنامجية رئيسية هي: التوزيع العام للأغذية على اللاجئين وبرامج التغذية الخاصة ومساعدة العائدين إلى أوطانهم والعائدين الإثيوبيين ومساعدة المناطق المتأثرة بحضور اللاجئين والتغذية المدرسية.

ويدير البرنامج بنجاح أنشطة الإغاثة، وهي المكون الرئيسي للعملية، ويعتمد فيها نهجاً إنمائية على نحو متزايد. أما أنشطة الإنعاش فتسير بوتيرة أبطأ. وسيكون بوسع البرنامج أن يشرك جهات أخرى في المكتب القطري على نحو أكمل في عملية إعداد عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش القادمة. وقد حظيت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه بتمويل جيد مع أن الجهات المانحة في أديس أبابا غير مطلعة اطلاقاً كافيًا على أنشطة العملية. وتتسم إدارة البرنامج للبرنامج بالفعالية والكفاءة إلا أنه من الضروري مواصلة دعم إدارة شؤون اللاجئين والعائدين وتدريب العاملين فيها على أساليب الرصد والتقييم وغيرها. وينبغي، على وجه الخصوص، إيلاء مزيد من الاهتمام لأعمال الرصد اللاحقة لعمليات التوزيع بغية تيسير تقدير مدى نجاح البرنامج والانتقال إلى أنشطة الإنعاش. وقد تم إنجاز كثير من التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الأربعة الأولى للبرنامج بينما بقي الهدف الخامس غير واضح المعالم وبحاجة إلى صياغة جديدة.

مشروع القرار

أحاط المجلس علماً بالتوصيات المدرجة في تقرير التقييم (WFP/EB.1/2002/5/3) وبالإجراءات الإدارية المتخذة حتى اليوم والمبينة في وثيقة المعلومات ذات الصلة (WFP/EB.1/2002/INF/10) ويشجع المجلس على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن هذه التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثيرت خلال المناقشة.



عرض عام لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠

١- أجاز المجلس التنفيذي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠ في فبراير/شباط ٢٠٠٠ لمدة سنتين تبدأ في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ وتنتهي في مارس/آذار ٢٠٠٢ بهدف تلبية احتياجات ٢٤٨ ٥٩٥ مستفيداً بتكاليف قدرها ٦٢ ٦٥٣ ٥٩٥ دولاراً يتحملها البرنامج. ومعظم المستفيدين من اللاجئين الذين مضى على وجود بعضهم في إثيوبيا، وهي من أفقر بلدان العالم، ما يزيد عن ٢٠ عاماً. وبين المستفيدين نحو ١١ ٠٠٠ من العائدين الإثيوبيين. ويعيش اللاجئون في ١٣ مخيماً في ثلاث مناطق. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠١ كان هناك ٤٣٣ ١١٥ لاجئاً صومالياً في ثمانية مخيمات على الحدود الشرقية و٨٢ ٤٨٥ لاجئاً من جنوب السودان في خمسة مخيمات على الحدود الغربية. وكان قد تم في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ بنجاح إعادة آحر مجموعة من اللاجئين الكينيين وعددهم ٤ ٥٠٠ لاجئاً إلى وطنهم من مويالي في جنوب إثيوبيا.

٢- ويتدفق اللاجئون السودانيون اليوم بمعدل يصل إلى ١ ٠٠٠ شخص في الشهر الواحد جراء انعدام الأمن في جنوب السودان. وقد تم منذ عام ١٩٩٧ إعادة ١٣٨ ٨٧٩ صومالياً إلى وطنهم في شمالي الصومال بصورة رئيسية. ومن المقرر إعادة ٦٠ ٠٠٠ صومالي إلى وطنهم خلال عام ٢٠٠١. ويؤمل أن تتم إعادة كل الصوماليين إلى بلادهم بنهاية عام ٢٠٠٢ باستثناء نحو ١١ ٦٠٠ شخص من المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال ممن يعيشون حالياً في مخيم كيريبية. وتستخدم كلمة "عائد إلى الوطن" للدلالة على أولئك الذين يعودون إلى الصومال وأولئك الذين ينتشرون في مختلف أنحاء إثيوبيا، وهم أكثر عدداً على الأرجح. وكثيرون من سكان الولاية الصومالية التابعة لإثيوبيا هم صوماليون ولا يمكن تمييزهم عملياً عن اللاجئين من الصومال. ويلخص المرفق الملحق فئات المستفيدين من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠.

٣- ومما زاد من صعوبة مهام البرنامج في المخيمات الشرقية وجود نحو ٤٦ ٣٦٠ نازحاً في المخيمات وحولها. وكان العديد منهم قد وصلوا إلى منطقة المخيمات في أوائل عام ٢٠٠٠ ومنتصفه هرباً من الجفاف الذي كان يهدد بوقوع كارثة مجاعة. ولا يتلقى النازحون حصصاً غذائية من البرنامج في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠ إلا أن التقاليد الصومالية تسمح للصومالي بأن يطلب الأغذية من أقاربه مما يتيح للنازحين والمنتشرين بسبب الجفاف أن يحصلوا على حصص من البرنامج بطريقة غير مباشرة مما يحد من كمية الأغذية المتاحة للمستفيدين المقصودين.

٤- وقد كانت عملية إثيوبيا، وبقدر كبير، أكبر عمليات البرنامج في العالم وبلغت نسبتها ١٦ بالمائة من مجموع الإنفاق على العمليات عام ٢٠٠٠ وذلك بسبب حالة الجفاف الطارئ وما نجم عنها من ضرورة استيراد وتوزيع ٦٠٠ ٠٠٠ طن من الأغذية إضافة إلى الاحتياجات المتوقعة. وقد أدى انشغال بعض وحدات المكتب القطري بحالة طوارئ الجفاف إلى الحد من مشاركتها في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

وضع استراتيجية الإنعاش وتقييم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش

٥- تشتمل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠ في تصميمها وتنفيذها على عناصر هامة لاستراتيجية الإنعاش معظمها من خلال البعثات المشتركة لتقدير الاحتياجات الغذائية وعمليات التخطيط الدوري للطوارئ لفترات تمتد كل



منها لسته أشهر التي يقوم بها المكتب القطري الذي يستحق الثناء لما يبذله من جهود رائدة من أجل العمل بنهج إنمائية في تقديم المساعدات إلى اللاجئين. ومن التطورات الإيجابية الأخرى ما تم مؤخراً من نذب موظف دولي من وحدة التنمية إلى وحدة اللاجئين في المكتب القطري. وقد أقدّم المكتب على خطوات إيجابية حين أدرج في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش عناصر استراتيجية إقليمية من خلال اتصالاته مع مكتب البرنامج في الصومال.

٦- وقد أرسل البرنامج والمفوضية بعثتين مشتركتين لتقدير الاحتياجات الغذائية في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ وأبريل/نيسان - مايو/أيار ١٩٩٩. وقد أقرت كلتا البعثتين أعداد المستفيدين وأشكال المساعدة وعناصر السلة الغذائية ومدة تقديم المساعدة. إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن الهدف الرئيسي من إرسال بعثات مشتركة لتقدير الاحتياجات الغذائية هو تقدير الاحتياجات التشغيلية وليس وضع خطط استراتيجية. فالبعثة المشتركة التي أرسلت في أبريل/نيسان - مايو/أيار ١٩٩٩ عالجت باختصار "الحلول الدائمة" و"اليات التصدي" واحتمالات تحقيق الاعتماد على الذات" وهي كلها ذات صلة بأنشطة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وبوسع البعثات المشتركة لتقدير الاحتياجات الغذائية أن تحقق أيضاً من الافتراضات التي تستند إليها عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وأن تشير إلى المشكلات المحتملة وإلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات. فبعثتا التقدير المشتركتان أشارتا، مثلاً، إلى ضرورة تعزيز التنسيق بين المكتبين الفرعيين للبرنامج والمفوضية في جيبكا وهارغيزا وكشفنا عن شدة الضرر الذي لحق بالبيئة المحيطة بالمخيمات.

٧- وتفقر عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إلى استراتيجية إنعاش شاملة تربطها بالأنشطة الإقليمية والإنمائية التي نصت عليها المبادئ التوجيهية لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لعام ١٩٩٩. ومع ذلك فإنه لا بد من الاعتراف بصعوبة إعداد استراتيجية إنعاش كاملة في منطقة تندر فيها إمكانات عقد شراكات في مجال العمل الإنمائي. فالوكالات المعنية بالتنمية في الإقليم الصومالي من إثيوبيا قليلة جداً بينما تعتبر الصومال الشمالي الغربي منطقة تتمتع بدرجة أكبر من الأمن الغذائي وليس للبرنامج فيها إلا حضور محدود جداً. لهذا فقد اقتصر الجوانب الخاصة بالإنعاش في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على مشروعات رائدة قليلة. والواقع أن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠ أضحت مجرد استمرار لعملية الإغاثة الممتدة ٥٢٤١ من عدة أوجه. وإذا كان الاضطلاع باستراتيجية إقليمية للإنعاش غير مناسب أو مجرد في هذه الظروف فإن هذا لا يعني من النص على مبرراتها بوضوح أشد.

٨- قدم مقر البرنامج إرشادات منها المبادئ التوجيهية لإعداد عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش (يناير/كانون الثاني ١٩٩٩). وكان من المستحسن على سبيل المتابعة أن يوفر التدريب لضمان استيعاب النهج الجديد على المستوى القطري. وكان بوسع المكتب الإقليمي أن يرسل موظفاً أو خبراء من المقر الرئيسي للمساعدة في إعداد المشروعات.

٩- وكلف موظف دولي حديث الوصول بإعداد وثيقة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الجديدة ضمن حدود زمنية قاسية. وكان الوحدات التي يمكن أن تسهم في الإعداد، وهي وحدات التنمية وتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها والطوارئ، منشغلة في حينه بالتصدي لحالة جفاف كبرى تهدد بكارثة. لهذا ركزت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في معظمها على الرعاية والإعالة وأولت اهتماماً أقل للتخطيط للعناصر المتصلة بالإنعاش وللجهود الهادفة إلى توفير موارد رزق مستدامة للعائدين إلى الوطن وللمشردين أو للتشجيع على تحقيق الاعتماد على الذات في المخيمات ودعم هذه الجهود. ويمكن القول إن هذا ربما أضعاف فرصاً محتملة للإنعاش.

١٠- وبرهن مكتب البرنامج في إثيوبيا عن التزامه وكفاءته في التصدي لتحديات العمل في أوضاع لاجئين معقدة وممتدة وفي التعامل مع فئة برمجية جديدة. فقد اضطلع هذا المكتب بعمليات الإغاثة بفعالية وكفاءة وحقق نجاحاً كبيراً في مجال النقل والإمداد. فعملية إعادة الإعمار إلى الوطن والانتشار، التي دعمها البرنامج بالأغذية، قلصت الحاجة إلى إغاثة طويلة الأجل، رغم ما اكتنفها من تأخير وصعوبات. وقد تم إنجاز تقدم في البدء بعمليات الإنعاش التي ينبغي تطويرها



على نحو أكمل في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش القادمة. وينبغي أيضاً، وفي مرحلة ما يفضل أن تكون عملاً قريبا، أن تقوم سلطات الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية بتسليم هذه الأنشطة إلى نظم دعم المجتمعات المحلية.

توصيات بشأن إعداد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التالية

- ⇐ ينبغي للمكتب القطري أن يستمر في إعداد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش القادمة استناداً إلى الإنجازات المحققة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠ مع التقيد بالمبادئ التوجيهية لإعداد عمليات الإغاثة والإنعاش؛
- ⇐ ينبغي للمكتب القطري أن ينظم في وقت قريب حلقة عملية لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام يديرها خبير خارجي لوضع إطار العمل المنطقي اللازم لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التالية. وينبغي أن يتم وضع هذا الإطار بمشاركة واسعة النطاق من موظفي المكتب القطري والمكتب الفرعي وموظفي الوحدات الأخرى التابعة للمكتب القطري لا سيما مكتب تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها والتنمية وينبغي أن يقوم مكتب البرنامج في إثيوبيا ذاته بإعداد إطار العمل لا أن يوكل لغيره وينبغي أن يرفق الإطار بوثيقة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التالية؛
- ⇐ ينبغي للمكتب الإقليمي للبرنامج أن يسعى لإدارة البعد الإقليمي لإغلاق المخيم الشرقي وإعادة اللاجئين إلى الوطن وأن ينظر في أفضل الطرق الكفيلة بتحقيق التكامل بين عمليات البرنامج في شمالي الصومال وإثيوبيا.

الموارد

- ١١- تفوق تكاليف الدعم المباشر ما يوازيها في عملية الإغاثة الممتدة ٥٢٤١ (التوسع الثالث) السابقة ويعود ذلك إلى أن معظم موظفي المشروع أصبحوا يمولون من خلال تكاليف الدعم المباشر عملاً بسياسات الموارد والتمويل الطويل الأجل للبرنامج. وبحساب سريع يتبين أن تكاليف الأغذية المخصصة في الميزانية لكل مستفيد هي أقل من تلك التي كانت تقدم في إطار عملية الإغاثة الممتدة ٥٢٤١ (التوسع الثالث) وقد كانت تكاليف الدعم المباشر كافية لتغطية الاحتياجات الإدارية إلا أن هناك تأخير في إبلاغ المكتب القطري بشأن الأموال التي يتم صرفها مباشرة من المقرر الرئيسي للبرنامج. ومع التمويل من عملية الإغاثة الممتدة ٥٢١٤ (التوسع الثالث) لم يكن قد تم، بتاريخ يوليو/تموز ٢٠٠١، استهلاك إلا ٣٠ بالمائة من السلع المتوفرة. ويقدر المكتب القطري أن بالإمكان تمديد العملية لثلاثة أشهر أخرى على الأقل حتى إذا طرأت زيادة على أعداد العائدين إلى الوطن.
- ١٢- وحصلت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على تمويل مباشر وعلى أموال ومساهمات متعددة الأطراف من أربع جهات مانحة. وقد أتاحت البعثات المشتركة لتقدير الاحتياجات الغذائية فرصة لإشراك المانحين وتعزيز التوعية. فالبعثة المشتركة لعام ١٩٩٩ مثلاً ضمت ممثلين من خمسة بلدان وحضر جلستها الإعلامية لاحقاً خمسة عشر مانحاً. ولم يؤثر الانتقال من عملية الإغاثة الممتدة إلى عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على المقدرة على اجتذاب الموارد رغم أن فصل أنشطة الإغاثة عن الأنشطة الإنمائية ضمن المؤسسات المانحة غالباً ما تحد من اطلاعها على أنشطة عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش ومن تمويلها لها. وقد وجدت البعثة أن بعض المؤسسات المانحة التي زارتها لم تكن مطلعة على تفاصيل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠ أو على أهداف هذه الفئة من العمليات ككل. وتبين من المقابلات التي جرت مع الممثلين المحليين للجهات المانحة أن العديد منهم إنما وصل مؤخراً إلى البلاد وأن الكثير من معلوماتهم عن البرنامج وأنشطته مستقى من عمليات إغاثة في حالات الجفاف. وتبين أن القرارات بشأن المساهمة في عمليات عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه تتخذ عموماً في عواصم الجهات المانحة أو في مقر البرنامج.



١٣- ولاحظت البعثة أن إدارة خط الإمداد كانت فعالة وكفؤة مما ضمن تسليم الحصص وحزم المساعدة على العودة إلى الوطن في الوقت المناسب. وقد جرى توفير التدريب للعاملين في مخازن إدارة شؤون اللاجئين والعائدين إلا أنه ما زالت هناك بعض المشكلات المتعلقة بإدارة المخازن في مخيمين للاجئين السودانيين.

التوصية المقدمة إلى المكتب القطري

↔ مواصلة تعزيز وعي الجهات المانحة بفئة العملية وأنشطتها والنظر في ترتيب زيارات ميدانية للجهات المانحة.

التنفيذ والإدارة

١٤- يتم تخطيط عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠ وإدارتها في وحدة اللاجئين التي تضم ٥٧ موظفاً بمن فيهم العاملون في المكتبين الفرعيين في جيجيغا وغامبيلا. وقد تبين من خلال الزيارات الميدانية أن موظفي البرنامج كانوا على اطلاع جيد على الظروف السائدة في المخيمات وأنهم يحافظون على علاقات عمل حسنة مع موظفي الجهات الشريكة وأن المستفيدين يعرفونهم جيداً. وترى البعثة أن الهيكل الإداري للعملية يتسم بالفعالية والكفاءة رغم عدم زيارة المكاتب الميدانية النائية إلا نادراً. وقد استخدمت الخبرات الإنمائية الاختصاصية المتاحة في المكتب القطري استخداماً جيداً في مكون الغذاء مقابل العمل لإصلاح البيئة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

١٥- وشريكا البرنامج التنفيذيان الرئيسيان هما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة شؤون اللاجئين والعائدين. وللبرنامج أيضاً علاقات عمل مع إدارة تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة والهيئة الإثيوبية للطرق ومجالس الأفضية (ووريدا وهي المستوى الثالث من التقسيمات الإدارية في إثيوبيا) ومكتب تنمية المواشي والبيئة والمحاصيل ومنظمات دولية غير حكومية ومنظمات غير حكومية محلية. ويقوم البرنامج ومكتب شؤون اللاجئين والعائدين والمفوضية بزيارات ميدانية مشتركة أربع مرات في السنة تقريباً وإن يك دون خطة رسمية مشتركة للرصد. وتعتبر هذه الزيارات المشتركة مفيدة إذ تساعد المكتب القطري على تخطيط المشروعات.

١٦- ويشكل الخفض في الأموال التي تقدمها المفوضية خطراً على الدعم الذي تتلقاه عدة منظمات غير حكومية تعمل حالياً في مجالات إدرار الدخل وتجديد البيئة وإعداد المعلمين وهي كلها مجالات تتصل بأهداف الإنعاش في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. ولا يعرف مدى قدرة البرنامج على تولي تقديم الدعم النقدي لأنشطة الإنعاش هذه. ولما كانت أنشطة إدارة شؤون اللاجئين والعائدين تتصل تحديداً بهاتين الفئتين فإنه لا بد من تحديد وكالة لتعمل مع المستفيدين المتبقين بعد إغلاق المخيمات.

١٧- وإضافة إلى المعلومات التي يجمعها موظفو الرصد التابعون للبرنامج الميدانيون فإن البرنامج يعتمد على شركائه للحصول على تقارير عن الأنشطة التي تتم في المناطق التي تتجاوز نقاط التسليم الأمامية. وتقدم إدارة شؤون اللاجئين والعائدين تقارير منتظمة للبرنامج وإن كان ذلك لا يتم بامتثال كامل لمذكرة التفاهم الموقعة في أغسطس/آب ٢٠٠٠؛ إذ بوسع التقارير أن تقدم معلومات أكمل عن المستفيدين وعن إنجازات الأنشطة البرنامجية.

١٨- هناك عدة طرق لتقدير الاحتياجات. وتستخدم البعثات المشتركة لتقدير الاحتياجات الغذائية بيانات المفوضية عن أعداد اللاجئين وتقدم المشورة بشأن حجم الحصص وإن كانت البعثة تعتقد أن بعض التوصيات اعتباطية (انظر الفقرات ٢٢-٣٧). وتوفر الاستقصاءات الأسرية معلومات عن مصادر رزق المستفيدين وظروف معيشتهم. وتتباين هذه



الاستقصاءات في نوعيتها مما يحد من قيمتها. ويجري دورياً تقدير الوضع التغذوي إلا أن تواتر عمليات التقدير يختلف من مخيم إلى آخر. ويتولى العاملون الصحيون في إدارة شؤون اللاجئين والعائدين تحديد المجموعات الهشة تغذوياً ويجري وزن كل الأطفال دون الخامسة كجزء من برامج التغذية للجميع إلا أن تحديد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أمر ينطوي على مصاعب أشد في المخيمات التي لا توفر فيها التغذية للجميع. وتنظم استقصاءات بالعينة مرة كل شهرين في مخيم ديما ومرة كل ستة أشهر في مخيم فوغنيدو إلا أن احتمالات إهمال الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية تبقى قوية. ولا يُعرف إن كان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الولادة وستة أشهر يخضعون لرصد منتظم. وقد يضطر الواصلون الجدد أحياناً إلى البقاء لدى أقاربهم بسبب التأخر في عمليات التسجيل. ويستحسن توفير معلومات إضافية عن القصر غير المرافقين واليتامى والمعوقين.

١٩- وتركز أنشطة الرصد ضمن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش عموماً على الأنشطة أكثر مما تركز على النتائج الأعلى مستوى وعلى فعالية العملية. ومع ذلك فقد عززت الزيادة في عدد موظفي البرنامج الميدانيين قدرات الرصد على صعيد المخيمات خلال عمليات التوزيع العام للأغذية مثلاً وإن كانت الحاجة تدعو إلى مزيد من الرصد التفصيلي لعمليات التغذية التكميلية والعلاجية. ومن المنتظر أن يصبح موظفو الرصد التابعون للبرنامج في المستقبل قادرين على متابعة مرحلة ما بعد التوزيع ليتعزز فهمهم لدور الأغذية في استراتيجيات التصدي لدى المستفيدين. وعلى الرغم من أن معظم اللاجئين يعتبرون أن النظام الجديد لتوزيع الأغذية الذي يسلمها لأرباب الأسر هو أكثر شفافية من سابقه الذي كان يسلمها من خلال زعماء المجتمعات المحلية؛ فإن إحدى لجان اللاجئين في أحد المخيمات ذكرت أنها لا تعرف كيفية تسجيل الشكاوي المتعلقة بمشكلات البدء المرتبطة بالنظام الجديد.

٢٠- وتشمل التقارير الشهرية التي تقدمها إدارة شؤون اللاجئين والعائدين الأغذية المُسَلِّمة والأسر المسجلة دون أن تشمل عمليات التوزيع الفعلي على المستفيدين. ولا ترد طلبات الأغذية الفعلية التي تشمل برامج التغذية التكميلية مفصلة حسب الجنس للأطفال ممن هم دون الخامسة. ولهذا فإن المراقبين الميدانيين يحصلون على البيانات المفصلة حسب الجنس مباشرة من إدارة شؤون اللاجئين والعائدين على مستوى المخيمات.

٢١- واضطلع البرنامج بعدة أنشطة تدريبية على صعيد المكتب القطري والمكتبين الفرعيين في مجالات منها، على سبيل المثال، الرصد وإعداد التقارير والأمن والأغذية والتغذية. ومع ذلك فإن بعض المنظمات القائمة على التنفيذ بحاجة إلى مزيد من التدريب في مجالات الرصد والتقييم وقضايا الجنسين والتخطيط والتنمية المستدامة. وقد أدى تعيين خبراء تغذية في المفوضية والبرنامج إلى تعزيز القدرات على نحو كبير.

يوصي المكتب القطري بما يلي:

- ⊞ أن يعد مع المفوضية خطة عمل سنوية مشتركة وفقاً لما توصي به مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٧؛
- ⊞ أن يبحث عن وكالات لتعمل مع المتبقين من محتاجي المساعدة بعد عودة اللاجئين إلى الوطن وإغلاق المخيمات؛
- ⊞ أن يراجع مع إدارة شؤون اللاجئين والعائدين شكل تقارير الزيارات الميدانية ويعد لها كيما تكمل التقارير الكمية التقارير النوعية فيما يتعلق بتحقيق أهداف المشروعات والبرامج وطرق استعمال الأغذية بعد التوزيع ورأي المستفيدين في نظم التوزيع. وينبغي أن تدرج هذه المعلومات في التقارير الشهرية للمكاتب الفرعية عن الأوضاع الشهرية
- ⊞ أن يواصل الرصد والعمل مع الشركاء من أجل إنجاز عمليات التسجيل بسرعة وإصدار بطاقات الحصص الغذائية للواصلين الجدد.



النتائج المحققة

٢٢- لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أهداف خمسة هي:

الهدف الأول

- ٢٣- الهدف الأول هو "تأمين حصول اللاجئين على الأغذية الأساسية التي تلبى احتياجاتهم التغذوية اليومية إلى حين تدبرهم أمرهم من خلال الأنشطة الزراعية أو عن سبيل الأنشطة الأخرى المدرة للدخل أو بعودتهم إلى أوطانهم".
- ٢٤- وقد تم إحراز تقدم كبير في تسليم المعونات الغذائية في مواعيدها. وقد تبين، استناداً إلى المقابلات التي أجرتها البعثة مع اللاجئين، أن نظام توزيع المعونات الغذائية مباشرة على الأسر قد أدى إلى تعزيز شفافية نظام التوزيع.
- ٢٥- ومع ذلك فإن مدى الاكتفاء الذاتي لدى اللاجئين غير معروف تماماً وقد تكون الحصص الغذائية العامة في المخيمات المختلفة كبيرة جداً أو صغيرة جداً وقد تقرر في ضوء ارتفاع معدلات سوء التغذية عام ١٩٩٨ العمل بنظام توفير التغذية للجميع في مخيمات من المخيمات الغربية الأربعة إلا أن البعثة لم تقع على ما يثبت إجراء تحليل منهجي للاحتياجات التغذوية للاجئين وفق المبادئ التوجيهية للبرنامج والمفوضية. ويتبين من تقرير البعثة المشتركة لتقدير الاحتياجات لعام ١٩٩٩ أنه سبق أن بولغ في تقرير الاكتفاء الذاتي في المخيمات الغربية في الماضي.
- ٢٦- وتقايض الحصص الغذائية أحياناً وتجري مبادلة القمح بمادة السرغم المحلي الرخيص الإنتاج. ومراقبة جودة الأغذية المخلوطة المنتجة محلياً غير كافية. وقد قدم البرنامج مطاحن يدوية للحد من تكاليف الطحن ولتوفير بعض الدخل للاجئين. وقد برزت بعض المشكلات التقنية التي دعت البرنامج إلى إدخال التعديلات اللازمة.

توصيات إلى المكتب القطري:

- ⊞ ينبغي دراسة الاكتفاء الذاتي وآليات التصدي لدى المستفيدين؛
- ⊞ ينبغي مواصلة الجهود لتوفير مرافق طحن للمستفيدين وإذا تعذر النوصل إلى حل للمدى القصير فإنه ينبغي تعديل الحصص العامة بما يعوض عن تكاليف الطحن؛
- ⊞ مواصلة استكشاف إمكانات شراء الذرة والسرغم محلياً.

الهدف الثاني

- ٢٧- والهدف الثاني هو "الحفاظ على الوضع الصحي والتغذوي للاجئين أو تحسينه حيثما اقتضى الأمر مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال ولغيرهم ممن يعانون من سوء التغذية والمعرضين لمخاطر جمة. وتوجه برامج التغذية التكميلية والعلاجية للمجموعات الهشة مثل الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة والمرضى".
- ٢٨- وتشير المسوحات التغذوية إلى انخفاض معدلات انتشار الهزال خلال فترة المشروع في المخيمات الشرقية والغربية على حد سواء. أما معدلات سوء التغذية فهي أفضل من مثيلاتها لدى السكان المحليين لا سيما المتأثرون منهم بالجفاف. ولا تبين الدراسات الاستقصائية مدى مساهمة حصص البرنامج في هذا التحسن مقارنة بالعوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية الأخرى. ولا يمثل سوء التغذية المزمن مشكلة كبرى في المخيمات على ما يبدو. ولا تتوافر بيانات عن مدى انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة وسوء التغذية لدى المجموعات السكانية الأخرى ونقص المغذيات الدقيقة. وينتشر فقر الدم بمعدلات قليلة رغم عدم إجراء استقصاءات منهجية بشأنه حتى اليوم.



٢٩- وتتوافر برامج للتغذية التكميلية والعلاجية، وهي متاحة أيضاً للسكان المحليين إلا أن الفترات التي يتم فيها وزن المصابين بسوء التغذية متباعدة أكثر مما يجب والمتابعة أقل انتظاماً مما ينبغي. ومن الضروري أن تتبع خطط التغذية العلاجية المبادئ التوجيهية المشتركة للمفوضية والبرنامج. ومن المستحسن التعرف بشكل أفضل على كيفية استخدام الأغذية التكميلية في الأسر وتعزيز معارف العاملين الصحيين والمستفيدين عن التغذية والرعاية الجيدتين.

توصيات إلى المكتب القطري:

- ⇐ ينبغي مواصلة عمليات التقييم التغذوي للأطفال دون الخامسة في كل المخيمات بانتظام باستخدام مؤشرات للنقرم والهزال؛
- ⇐ ينبغي مواصلة رصد عمليات توزيع الأغذية التكميلية والعلاجية وتقديم تقارير شهرية منتظمة عن الوضع بالتعاون مع الشركاء؛
- ⇐ ينبغي العمل مع الشركاء من أجل مراجعة المبادئ التوجيهية لإدارة شؤون اللاجئين والعائدين بشأن معالجة ومتابعة الأطفال المصابين بسوء التغذية وفق المبادئ التوجيهية للمفوضية والبرنامج؛
- ⇐ ينبغي وضع استراتيجية لتوعية المستفيدين بشأن التغذية في المخيمات وتدريب العاملين الصحيين على تحري سوء التغذية في كل المجموعات السكانية.

الهدف الثالث

- ٣٠- والهدف الثالث هو "تعزيز عودة اللاجئين إلى أوطانهم وتلبية احتياجاتهم التغذوية الأساسية خلال عملية العودة".
- ٣١- ويدعم البرنامج عمليات عودة اللاجئين إلى وطنهم من خلال دعم عملية العودة وتقديم حصة تشجيعية قوامها ١٥٠ كغ من القمح و١٠ كغ من البقول و٥ لترات من زيت الطعام للشخص الواحد. وقد نجح البرنامج نجاحاً تاماً حتى اليوم في تقديم هذه الحصة لمستحقيها. والهدف من هذه الحصة هو دعم الاحتياجات التغذوية للعائدين على مدى تسعة أشهر تمهيداً لانتقالهم إلى الاعتماد على موارد رزق مستقلة وتحفيزاً لهم على العودة. ويعتبر تقديم الأغذية لمدة تسعة أشهر ترتيباً سخيماً غير مألوف مقارنة بالمناطق الأخرى إلا أنه ترتيب جري الاتفاق عليه في المفاوضات مع المستفيدين.
- ٣٢- وتعتبر عودة اللاجئين السودانيين إلى وطنهم غير ممكنة في الوقت الحاضر. وقد استكملت بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٦ عودة ٨٥٠ ٤ لاجئاً كينيا بموجب عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٠ ودعمها البرنامج بالحصص. وخلال عام ٢٠٠٠ تمت عودة ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين إلى وطنهم أو انتشروا في إثيوبيا. ودعم البرنامج إعادة دمج ١ ٥٠٠ عائد إثيوبي خلال عام ٢٠٠٠. وسيركز البرنامج والمفوضية وإدارة شؤون اللاجئين والعائدين جهودهم، إن سمحت الظروف وتوافرت الأموال التشغيلية، على تيسير عودة كل اللاجئين الصوماليين بنهاية عام ٢٠٠٢ باستثناء مخيم كبريبيي الذي يؤوي لاجئين من مريحان وهارتي في جنوبي الصومال ووسطه. وقد سارت عملية عودة اللاجئين بوتيرة أبطأ مما كان مرجحاً لأسباب خارجة عن إرادة البرنامج. فشمال غرب الصومال وهو المنطقة التي يعود إليها اللاجئون عادة، هي ملجأ للصوماليين الذين هم من مناطق تصل في بعدها جنوباً حتى بيدوا وموغاديشو. وتخشى البعثة أن لا يكون الانتشار في إثيوبيا حلاً مستداماً لبعض اللاجئين وترى أن هذه الاستدامة ينبغي أن تراعى في صلب تصميم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وفي رصد فعالية العملية.

توصية للمكتب القطري:

- ⇐ ينبغي مواصلة تقديم ترتيبات المساعدة على العودة إلى الوطن للمخيمات الشرقية ولكن ينبغي، بالنسبة لعمليات العودة إلى الوطن القادمة، تقييم الحاجة إلى حصص لمدة تسعة أشهر وطريقة استعمال هذه الحصص بما في ذلك الأغذية المحضرة.



الهدف الرابع

٣٣- والهدف الرابع هو "تحسين البيئة وحمايتها وتحسين منشآت البنيات الأساسية في المناطق المتأثرة بحضور اللاجئين من خلال تنفيذ البرامج المناسبة".

٣٤- بلغ عدد اللاجئين الموجودين في إثيوبيا في أي وقت من الأوقات خلال السنوات العشرين الأخيرة مليون لاجئ مما ترك آثاراً تراكمية كبيرة على البيئة. فقد لحقت أضرار بالطرق غير المعبدة التي تستخدم لإمداد المخيمات في مناطق اللاجئين الشرقية والغربية. وقرب مخيمات أوراي تركت العجلات شقوقاً عميقة في التربة تتحول باستمرار إلى أخاديد واسعة. وقد أدى وجود اللاجئين والنازحين والباعة الذين تستقطبهم مناطق المخيمات، لا سيما في المخيمات الشرقية، إلى توسع المناطق المأهولة مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية على إمدادات المياه وعلى برك المياه الخاصة. وقد استنفذت أخشاب الوقود استنفاداً شديداً على مدى مساحات تصل إلى مسيرة أربع ساعات من المخيمات وإلى أبعد من ذلك على جانبي الطرق. وقد قطعت كل الأشجار تقريباً في المناطق القريبة من المخيمات. وقد قام اللاجئون بتهيئة التربة للزراعة وقطعوا مزيداً من الأشجار على مساحات تصل إلى مسيرة أربع ساعات من المخيمات أيضاً. وقد أدى هذا، على المنحدرات الشديدة قرب مخيم بوفنا مثلاً، إلى تحات شديد للتربة بفعل المياه. وتقتات الحيوانات التي يرببها اللاجئون على الأعشاب والشجيرات مما يزيد من تعرض التربة للتحات.

٣٥- وقد تصدى البرنامج لتردي البيئة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل دعماً لإنعاش البيئة الذي اكتسب البرنامج فيه خبرة واسعة النطاق في إثيوبيا. ففي المخيمات الغربية طلب تقديم اقتراحات بمشروعات إنعاش مناسبة حتى قبل بدء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش رسمياً. وبدأ البرنامج العمل بالقرب من مخيم ديما في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ بالشراكة مع إدارة شؤون اللاجئين والعائدين وإدارة تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة ومجلس قضاء ديما. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠١ درس البرنامج إمكانية إصلاح البيئة من خلال توفير الغذاء مقابل العمل ل/٣٠٠٠ مستفيد في المخيمات الشرقية على أن يقوم البرنامج بتقديم الأغذية والتدريب على صون التربة والمياه والتخطيط التشاركي. إلا أن إدارة شؤون اللاجئين والعائدين لم توقع على مذكرة التفاهم حتى فبراير/شباط ٢٠٠١ ولم تبدأ عملية بناء المدرجات وزرع الأشجار في مشيناكس إلا في مارس/آذار ٢٠٠١.

٣٦- وإذا كان التأخر في بدء الأعمال أمراً محبطاً فإن البرنامج يدرك مع ذلك أن إنعاش البيئة عملية طويلة لا يكتب لها النجاح إلا أن تمت على أساس تنمية المهارات التقنية المناسبة والتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات تضمن المحافظة على الأصول من خلال تعزيز الشعور بامتلاكها. وقد أبدى مراقبو البرنامج حماساً وكفاءة في رصدهم لهذه البرامج. ولدى مكتب البرنامج في إثيوبيا أخصائيون في التنمية يتمتعون بالمهارات اللازمة لدفع بعض مشروعات إنعاش البيئة إلى الأمام. ومع ذلك يفضل عدم دعم محاولة الاضطلاع بأنشطة واسعة النطاق كمعالجة الأخاديد مثلاً.

توصية إلى المكتب القطري:

ينبغي مواصلة دعم إصلاح البيئة في المناطق المتأثرة بأنشطة تتصل بوجود اللاجئين والاستمرار في تدريب موظفي البرنامج وشريك التنفيذ على التخطيط التشاركي.



الهدف الخامس

- ٣٧- والهدف الخامس هو "تحقيق وقع أقصى للمعونة الغذائية سيما على المجموعات الهشة عن طريق ضمان مساهمة النساء بشكل فعلي في إدارة الأغذية وتوزيعها".
- ٣٨- ويقوم هذا الهدف على افتراض أن من شأن مشاركة النساء في إدارة الأغذية وتوزيعها أن تعزز وقع المعونة الغذائية لا سيما على المجموعات الضعيفة. ولم تحدد أي أنشطة مخصصة لتحقيق هذا الهدف إلا أن النساء أصبحن يشاركن على نحو أكبر في إدارة الأغذية إما من خلال قيامهن بكيال السلع للتوزيع أو بعضويتهن في لجان توزيع الأغذية.

توصية إلى المكتب القطري:

← ينبغي إعادة النظر في صياغة الهدف تمهيداً لتحديد الأنشطة المناسبة.

الوفاء بالتزامات البرنامج تجاه النساء

- ٣٩- بدا جلياً للبعثة أنه كان ينبغي عند تصميم العملية إدراج التزامات البرنامج تجاه النساء على نحو أشد. ومع ذلك فإن التقدم جار يدل عليه وجود نساء في وظائف رئيسية في المكتب القطري للبرنامج وفي وحدة اللاجئين على وجه الخصوص. ويراعى التوازن بين الجنسين في التوظيف في سائر المستويات في المكتب القطري ويعتبر الموظفون مسؤولين عن تنفيذ الالتزامات تجاه النساء من خلال نظام تقييم الموظفين. ويبدل المكتب القطري جهوداً موفقة لجمع المعلومات وتقديم التقارير باستخدام بيانات مفصلة حسب الجنس. ومن الأسباب التي دعت إلى التحول إلى النظام الجديد الذي يتم بموجبه توزيع الأغذية على أرباب الأسر بدلاً من زعماء المجتمع المحلي الرغبة في تقليص المسافات التي تضطر النساء إلى قطعها لاستلام حصصهن الغذائية. وعلى الرغم من المخاوف المشروعة من أن يؤدي النظام الجديد لتوزيع الأغذية إلى تسليم مزيد من الأغذية إلى الرجال مباشرة لأنهم يعتبرون عادة أرباب الأسر، فإن معظم النساء سرعان ما أشرن إلى الفوائد الجمة التي يجنيها الرجال والنساء من النظام الجديد. وتبديداً لمخاوف النساء قام المكتب القطري مؤخراً بالتوقيع على خطاب تفاهم مع إدارة شؤون اللاجئين والعائدين لدعم إنشاء لجان نسائية لشؤون الأغذية في المخيمات الشرقية.

- ٤٠- وأحاطت البعثة علماً بأن تقارير الحكومة المتصلة بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لا تأتي كلها مفصلة تفصيلاً كاملاً حسب الجنس. والأغلب أن تكون المرأة غائبة كلياً عن المستويات العليا للوظائف لدى الوكالة المنفذة أو أن تكون ممثلة فيها تمثيلاً ضئيلاً. ويتوقف مدى ممارسة المرأة التأثير على صنع القرار على موقف منسق المخيم إلى حد كبير.

توصيتان إلى المكتب القطري:

← ينبغي تيسير مشاركة النساء في أنشطة المشروعات وفي الوقت ذاته ضمان مشاركة الرجال والنساء مع مراعاة الأعباء الأخرى للنساء؛

← يستحسن النظر في إمكانية إصدار بطاقات الحصص باسمي الرجل والمرأة معاً تعزيزاً لنظام التوزيع الجديد.



الاعتبارات البيئية

٤١- يشكل إصلاح البيئة أحد الأهداف الخمسة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. ويشير الهدف الرابع في الجزء السادس إلى دعم أنشطة إصلاح البيئة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٢٠١٨٠. ونظراً لأن البرنامج لم يشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بأماكن المخيمات وتحديد مواقعها فإنه لم يتمكن من توقع واستباق الآثار الناجمة عن حضور اللاجئين وفق ما توصي به المبادئ التوجيهية المراجعة بشأن البيئة (٢٠٠٠) الصادرة عن البرنامج. ومع ذلك ورغم أن التدابير المتخذة كانت بالضرورة ارتكاسية في معظمها وصممت لإصلاح بيئات أصابها التدهور فإن البرنامج دعم مشروعات إصلاح البيئة بدءاً من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. وبحلول منتصف عام ٢٠٠١ كان العمل قد بدأ أو على وشك البدء في تسعة مواقع غربية وخمسة شرقية. وقد كانت الإنجازات المحققة محدودة النطاق حتى اليوم إلا أن المنافع المرجوة قد بدأت تظهر على شكل زيادات في غلال مناطق المدرجات قرب ديما. والإطار الزمني لإصلاح البيئة هو بالضرورة أطول من أي عملية إغاثة ممتدة وإنعاش واحدة إذ ينبغي أن يستند إلى قاعدة من التدريب على المهارات التقنية وإلى دعم من المجتمعات المحلية مما يتطلب زمناً طويلاً لا سيما بالنسبة لدعم المجتمعات المحلية.



الملحق

| فئات اللاجئين في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٢١٨٠ | |
|---|--|
| اللاجئ الحقيقي | هو الشخص الذي تنطبق عليه معايير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين لعام ١٩٥١ و/أو اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين لعام ١٩٦٩: (أ) هو المسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة شؤون اللاجئين والعائدين والمؤهل بالتالي للحصول على بطاقة للحصول على حصص غذائية. وتمنح البطاقات للأسر وتوزع الحصص، حالياً، على أرباب الأسر. (ب) هو من فقد، فرداً أو أسرة، بطاقة الحصص نتيجة للسرقه أو التحايل (ضمن المجتمع المحلي) أو الطرد من الأسرة أو الصدفة. وتنتشر هذه الظاهرة في المخيمات الغربية منذ بدأ العمل بنظام التوزيع الجديد الذي يشترط فيه إبراز بطاقة الحصص عند كل استلام؛ وكانت السلع توزع سابقاً على زعماء المجموعات الذين يقومون لاحقاً بإعادة توزيعها. (ج) هو اللاجئ المسجل الغائب الذي يتمتع بحق الحصول على حصص غذائية وهو غير مقيم في مخيم للاجئين وربما عاد إلى الوطن لفترة. ويجوز أن يبقى جزء من الأسرة ويجمع الحصص. (د) ملتسمو اللجوء من غير المسجلين وبالتالي ممن لا يحملون بطاقات حصص وهم لا يتلقون دعماً ويعتمدون في عيشهم على التسول أو على تقاسم الحصص مع أقارب من اللاجئين المسجلين. |
| العائد | (أ) معترف به رسمياً. وهو إثيوبي كان لاجئاً في بلد آخر أو عائد حديث أو شخص أمضى فترة في مخيم إثيوبي وعاش فيه بصفة لاجئ. يستحق حصصاً غذائية من خلال الغذاء مقابل العمل. (ب) غير معترف به رسمياً. يعيش كنازح دون تلقي أي دعم رسمي وقد يكون قد حقق الاندماج في المجتمع نفسه. |
| المنتشر | هو لاجئ سابق أو عائد أو صومالي إثيوبي اختار استيطان إثيوبيا بدلاً من الصومال. وهذا هو السبيل الذي يختاره ٦٠ بالمائة ممن يتلقون رزم المساعدة على العودة إلى الوطن. |
| المسجلون للعودة الطوعية للوطن أو للانتشار | مقيم في المخيم عبر عن رغبته في مغادرة المخيم وتلقي رزمة المساعدة على العودة إلا أنه ما زال يستلم حصصاً غذائية في انتظار العودة. |
| رافض العودة الطوعية | (أ) مقيم في مخيم رفض أن يسجل نفسه للعودة الطوعية أو الانتشار أملاً في الحصول على شروط أفضل. (ب) لاجئ رفض المغادرة بعد أن سجل نفسه أملاً في الحصول على شروط أفضل. (ج) لاجئ يرفض التسجيل للعودة لأن لديه مخاوف حقيقية من عواقب عودته أو يدعي ذلك. (د) لاجئ سجل نفسه للعودة ولكنه يرفضها الآن لأن لديه مخاوف حقيقية من عواقب عودته أو يدعي ذلك. |
| مهاجر عبر الحدود | (أ) مهاجر من الرعاة الرحل عبر المناطق الحدودية. (ب) صومالي له مصالح في كل من الصومال وإثيوبيا كأن يكون تاجراً أو بائعاً متجولاً كثير التنقل بين إثيوبيا والصومال. |
| النازح | إثيوبي نزع نتيجة للجفاف (٢٠٠٠) أو الفيضانات (١٩٩٩) أو انعدام الأمن. وتعيش أعداد كبيرة من النازحين حول مخيمات اللاجئين أو فيها. |
| اللاجئ الاقتصادي | أي شخص من أي جنسية يلتمس مكاناً أيسر من مكانه الحالي. |
| اللاجئ المكرر | أي شخص كان لاجئاً وتخلّى عن مركز اللاجئ ربما بعد حصوله على رزمة إعادة التوطين، ويحاول أن يعيد تسجيل نفسه كلاجئ. تجد بعضاً منهم في المخيمات الغربية. لم يسجل أي لاجئ جديد في المخيمات الشرقية منذ عام ١٩٩٧. |
| عائد لاجئ | لاجئ سابق عاد إلى الوطن بعد أن حصل على رزمة المساعدة على العودة إلى الوطن، أو لم يحصل عليها، معظمهم في الصومال أو Puntland رغم أن قلة منهم عادت إلى المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال. تشمل الإحصاءات المنتشرين في إثيوبيا. |

المصدر: تحريات ميدانية ومناقشات مع موظفي البرنامج والشركاء واللاجئين والسكان المحليين.